

MARMARA ÜNİVERSİTESİ
İlahiyat İlimleri Kütüphanesi

Kayıt No: 11677

Konu No:



قطب الدین رازینک تصور
و تصدیق رساله مرغوبه سیدر



الرسالة المعمولة في التصور والتصديق
للقطب الرازي التختاني رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة مشتتة على تحقيق معنى التصور والتصديق وتعريفهما
حررت بها لبعض الاصحاب متوكلا على ملهم الصدق والصواب
اعلم ان العلم الذي هو مورد القسمة في التصور والتصديق هو
العلم المتجدد الذي لا يكتفي فيه مجرد الحضور كعلم الباري تعالى
وعلم المجردات بانفسها وعلما بانفسنا والالم ينحصر العلم في التصور
والتصديق اذا لتصور هو حصول صورة الشيء في العقل
والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا والعلم الحضورى

نما

لا يكون بحصول صورة وأما العلم المتجدد بالاشياء الغائبة عنا
 فلا بد وان يكون بحصول صورها فينا اذ حالة العلم ان لم يحصل
 لنا امر ولا زال عنا امر فاستوى حال العلم وما قبله وهو محال
 وان زال امر فا الزائل عند العلم بهذا غير الزائل عند العلم بذلك
 والا لكان العلم باحدهما هو العلم بالآخر فيلزم ان يكون فينا
 امور غير متناهية بحسب ما في قوتنا الدراك من الامور الغير
 المتناهية كالاشكال والاعداد المرتبة ويكون تلك الامور الحاصلة
 فينا مرتبة موجودة معالانه لما كان العدد الاكثر مستلزم للعدد
 الاقل فعدم الاقل يكون مستلزم لعدم الاكثر فاذا كان عدم
 الواحد او الاثنين او عدة عد ميهما موجودة فينا بالفعل فعدمات
 الاعداد الغير المتناهية تكون موجودة بالفعل ايضا وبين بطلان
 هذا في الحكمة فتبين بهذا ان العلم تحصيل لا ازالة ولان كون
 العلم تحصيل لا ازالة هو من الامور التي نجدها في انفسنا ولا
 تحتاج فيها الى برهان وبيان والامر الحاصل عند العلم باحد
 المعلومين غير الحاصل عند العلم بالمعلوم الآخر لما سبق فيلزم
 ان يكون لكل معلوم امر في العقل يطابقه وهو العلم به دون
 العلم بما عداه وذلك هو المراد بحصول صورة الشئ في العقل
 ويجب ان يكون هذا العلم اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر

دون ما عداه

اوغير مطابق جازما اوغير جازم فيشمل جميع التصورات
 والتصديقات اذ المنطق انما يبحث فيه عن المعاني الكلية الشاملة
 وعن الصناعات الخمس واذا تقرر هذا فنقول فسر التصور
 بامور احدها بانه عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل
 وهو مرادف للعلم وثانيها بانه عبارة عن حصول صورة الشئ في
 العقل فقط وهو محتمل لوجهين احدهما حصول صورة الشئ في
 العقل مع اعتبار عدم الحكم وثانيهما حصول صورة الشئ في العقل
 مع عدم اعتبار الحكم وهو بهذا التفسير اعم منه بالتفسير الاول للثاني
 لانه جاز ان يكون مع الحكم واخص منه بالتفسير الاول لان
 الاول جاز ان يكون مع اعتبار الحكم وفسر التصديق بامور
 احدها بانه عبارة عن الحكم ونسب هذا التفسير الى الحكماء وفسر
 الحكم بثلاث تفسيرات احدها بانه عبارة عن انتساب امر الى
 آخر ايجاباً او سلباً وثانيها بانه عبارة عن نفس النسبة لاعت
 الانتساب لان الانتساب فعل والعلم انفعال وثالثها بانه عبارة عن
 تعقل النفس ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وثانيها بانه عبارة عن
 مجموع تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهو مذهب الامام
 وثالثها بانه عبارة عن تصور معه حكم فيكون التصور بشرط الحكم
 تصديقاً وهو مذهب صاحب المطالع وغيره ويمكن ان يكون

الاختبار راف

مراده مذهب الامام ورابعها بانه عبارة عن اقرار النفس بمعنى القضية والاذعان له فهو غير ان يحصل في النفس معنى القضية بل شيء آخر يقترب به وهو صورة الاذعان له وهو ان المعنى الذي حضر في النفس هو المطابق لما عليه الامر في نفس الوجود والاذعان بهذا التفسير اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامر او لم يكن لان الاعتقاد بالمطابقة لا يوجب ان يكون الشيء المعتقد مطابقا لما في نفس الامر فيشارك الصناعات الخمس فيه وهو بهذا التفسير ما ذهب اليه الشيخ **لأنه قلل في كتاب الموجز الكبير في الفصل الاول من المقالة الثانية في البرهان بهذه العبارة العلم على وجهين احدهما تصديق والآخر تصور والتصور ان يحدث مثلاً معنى اللفظ في النفس وغير ان يجتمع في النفس منه معنى قضية تقبلها النفس بل ان يجتمع منه معنى قضية في النفس لم يخل اما ان يكون مشكوكا فيها او مقرا او منكر او في الوجود الثلاثة يكون التصور قد حدث وجوده وهو وجود ذلك المعنى في النفس اما الشك والانكار فلا تصديق معه واما الاقرار وهو التصديق فهو معنى غير ان حصل في النفس معنى القضية بل شيء آخر يقترب به وهو صورة الاذعان له وهو ان المعنى الذي حضر في النفس هو مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود**

تيران حصا

معلومات

فرضيات

الثالثة

وهو غير

فلا يكون معنى القضية المقبولة من جهة ما تصورت في النفس
 معنى قضية مقبولة بل ذلك حادث آخر في النفس فظهر من
 قول الشيخ ان التصور عبارة عن حدوث معنى اللفظ في النفس
 من غير قيد سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا والمركب
 سواء كان قضية او امرا او نهي او تنبيها او نسبة او حكما او غير
 ذلك والقضية اعم من ان تكون مقبولة او غير مقبولة فالقضية
 المقبولة هي التي عرض لها التصديق والتصديق معنى آخر يقترب
 بمعنى القضية وهو اذعان النفس ^{للمعنى} بمعنى القضية التي هي المصدق بها
 واقرارها به وقبولها له ومعنى الاذعان هو ان المعنى الذي حصل
 في النفس هو مطابق لما عليه الامر في نفس الوجود وهو اعم من
 ان يكون ذلك المعنى مطابقا لما في نفس الامر او لا لان النفس اذا
 ادعت لمعنى القضية بانه مطابق لما في نفس الامر لا يلزم منه ان
 يكون مطابقا لما في نفس الامر لان المطابقة شئ^ا والاذعان بالمطابقة
 شئ^ا آخر فالتصديق بهذا الاعتبار لا ينافي في السفسطة وغيرها
 من الصناعات الخمس واتفق الكل على ان القضية قول يقال
 لقائله صدقت او كذبت والصدق والكذب انما يعرضان للقضية
 اذا كان الانتساب ^{اذا كان} داخلا فيها والا لم يعرض ^{لها} فظهر

لأن امرا

وظهر

يقرب

الذي هو

يعرض

نعم ان كان

ان التصديق ليس عبارة عن نفس الحكم كما ظنه المتأخرون
 ونسبوه الى الحكماء الا ان التصديق اذعان بالانتساب ^{واطلعت}
 لفظ التصديق على الحكم مجازا هكذا يجب ان يتصور حقيقة
 التصور والتصديق ليندفع الاشكالات التي تورد عليها ههنا وما
 يدل على ان التصديق ما ذكرناه قول الشيخ ايضا في الشفاء في
 الفصل الثالث من المقالة الاولى من الفن الاول من الجملة الاولى في
 مدخل المنطق وكما ان الشيء يعلم من وجهين احدهما ان يتصور
 فقط حتى اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه في النفس وان لم يكن
 هناك صدق او كذب كما اذا قيل الانسان او قيل افعل كذا فانك
 اذا وقفت على معنى ما يخاطب به من ذلك كنت تصورته والثاني
 ان يكون مع التصور تصديق فيكون اذا قيل لك مثلا ان كل
 بياض عرض لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط
 بل صدقت انه كذلك فاما اذا شككت انه كذا فقد تصورت ما يقال
 فانك لا تشك فيما لا تصوره ولا تفهمه ولكنك لم تصدق به بعد
 فكل تصديق يكون معه تصور ولا ينعكس والتصور في هذا المعنى
 يفيدك ان يحدث في الذهن صورة هذا التأليف وما يؤلف منه
 كالبياض والعرض والتصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه
 التصورة الى الاشياء انفسها بانها مطابقة لها والتكذيب بخلاف ذلك

ويزب

شعير

كذلك يجهل الشيء من وجهين احدهما من جهة التصور والثاني
 من جهة التصديق واعلم ان الفاضل امير الدين الابهرى ذكر في
 فاتحة منطق كتاب تنزيل الافكار بهذه العبارة العلم هو حصول
 صورة الشيء في العقل وهو اما تصور فقط كتصورنا معنى الانسان
 واما تصور مع التصديق كما اذا تصورنا معنى قولنا الانسان
 حيوان ثم صدقناه فالتصور ههنا هو ان يحصل في العقل تصور
 الطرفين مع التأليف بينهما والتصديق هو ان يحصل في العقل
 صورة هذا التأليف مطابقة للاشياء انفسها اقول تفسيره للتصديق
 هو بعينه تفسير الشيخ للتصديق لانه قال حصول الطرفين مع
 التأليف بينهما اى معنى القضية في العقل وهو تصور والتصديق
 هو ان يحصل في العقل صورة هذا التأليف مطابقة للاشياء انفسها
 وهذا تفسير الاذعان لمعنى القضية كما قسره الشيخ بعينه وهو معنى
 قوله ثم صدقناه اى اذعناه واعترض عليه استاذ العالمين حواجه
 نصر الدين في نقد التنزيل وقال واما قوله ثم صدقناه يجب ان يكون
 مراده به بحسب ما فسر التصديق به وهو ان يحصل في العقل
 صورة هذا التأليف مطابقة للاشياء انفسها وح يكون معنى قوله
 ثم صدقناه اى ثم حصل في عقلنا صورة هذا التأليف فليس
 المفهوم من قوله اذا تصورنا معنى قولنا الانسان حيوان الا حصول

تنزيل افكار

اذعناه له

ولكن ينبغي

صورة هذا المجموع لنا في العقل فيكون معنى قوله اذا تصورنا
 معنى قولنا الانسان حيوان ثم صدقناه هو قولنا اذا حصل لنا
 صورة هذا المجموع المشتل على تصور الطرفين والتأليف ثم
 حصل لنا صورة هذا التأليف لكن لا يمكن حصول صورة هذا
 المجموع الا بعد حصول اجزائه لكن يحصل هنا صورة هذا
 التأليف فيكون حصول هذا التأليف بعد حصول صورة هذا
 المجموع حصول الحاصل وهو محتمل قال ثم على تقدير صحته
 يكون حصول صورة هذا التأليف في العقل من باب التصور
 والذي من باب التصديق هو حصول التأليف نفسه لا حصول
 صورته اقول حصول التأليف نفسه هو الانتساب والحكم
 لا يجوز ان يكون تصديقا لانه فعل والتصديق انفعال لانه علم
 وحصول صورة التأليف في العقل مطابقة للاشياء انفسها تصديق
 باعتبار انه اذعان واقرار بمصدق به وان كان باعتبار حصوله في
 العقل تصورا وسيجيء لهذا مزيد ايضاح ثم قال فان قيل مراده
 من قوله ثم صدقناه اي ثم حكمنا بصدقه على ما هو تفسير التصديق
 بحسب اللغة دون الاصطلاح قلنا الحكم بالصدق تصديق ثان
 وكلامنا في التصديق الاول وايضا يلزم ان لا يكون الحكم الذي
 نكذبه تصديقا وهو خلاف ما ذهب اليه اقول المراد من قوله ثم

وهو

للمرئى صور

اقول في المجموع
 التأليف
 صورة هذا
 وفي نسخة لا
 الذي هو
 لم او معنى
 وهو
 صورة هذا
 مطلقا في
 تصديقا
 على تقدير

في قوله

صدقناه اى اذعنا لصدقه واقربنا به فلا يكون تصديقا ثانيا لانه
ليس حكما بالصدق بل هو تصديق اول واما قوله ويلزم ان
لا يكون الحكم الذى نكذبه تصديقا ^{فصحح} لان القضية اذا كانت
مع ^{الانكار} لا تكون مصدقا فلا يكون التصديق عارضا لها كما
نقلناه عن الشيخ ^{نقله} وراز ان يعرض لقضية واحدة باعتبار ثلاثة
اشخاص تصديق وشك وانكار ثم قال وان قيل المراد من قوله
ثم صدقناه اى ثم حكمنا به قلنا هذا ^{صحح} لكنه يخالف تفسيره
وتفسير غيره للتصديق لان التصديق هو تصورات مع الحكم
وههنا اراد به الحكم وحده اقول ليس المراد منه اى ثم حكمنا به
بل المراد به ما قلناه مرارا وهو ما فسر التصديق بالتصورات مع
الحكم وما اراد به الحكم وحده ايضا بل اراد به الاقرار بالتأليف
على ما مر فلا يكون مخالفا لتفسيره لكن يخالف تفسير غيره ثم قال
ثم اقول على قوله مطابقة للاشياء انفسها ان قيد المطابقة انما يعتبر
في ^{تفسير} التصديق لافى تفسير التصديق بهذا المعنى فان التصديق
بهذا المعنى ربما لا يكون مطابقا له فلا يعتبر فيه المطابقة وله ان يصطلح
على هذا مخالفا لمن عداه وحيث يكون عليه ان يراعى اصطلاحه حيث
يستعمله لكن سينقسم ^{تقسم} التصديق عن قريب الى بدىي وكسبي
ويعد ما وقع فيه خلاف في القسم الكسبي ولا يمكن ان يكون جميع

يستمع

يرتفع خلاف

ينزل

از لا تعتبر المطابقة

ما يقع فيه خلاف مطابقا فاذن ^{بأننا} بعض التصديقات لا يكون مطابقا
 بحسب قوله وايضا قسم القضايا في اللامع الاول من المقالة الخامسة
 من هذا الكتاب الى ما يؤثر في النفس بامر تصديقي ^{عن} الى ما يؤثر
 بامر غير تصديقي وادرج الظنيات والمشبهات والالزاميات في
 القسم الاول فاذن ^{بأننا} ادرج في التصديقات ما لا يكون مطابقا وما لا
 يعتبر فيه المطابقة جميعا فظهر منه انه لم يستعمل ذلك الاصطلاح
 ثم اقول لاشك ان الصدق هو ان يكون حكمك بشئ على شئ ^{التصديق}
 اثباتا او نفيا مطابقا لما في نفس الامر والتصديق هو الاعتراف
 بالمطابقة لكن الاعتراف بالمطابقة في حكم لا يوجب ان يكون ذلك
 الحكم مطابقا كما مر وكيف فان الحكماء في تحقيق الابصار مثلا
 على مذهبين احدهما هو ان الابصار بخروج الشعاع ^{من} ثانيهما ان
 الابصار بالانطباع والاعتراف والاذعان والتصديق من كل واحد
 من ^{المراد} ~~الفرقيين في مذهب من المذهبين~~ حاصل مع ان ما في نفس
 الامر لا يكون الا واحدا فظهر ان الاعتراف في الحكم بالمطابقة
 لا يوجب كون ذلك الحكم مطابقا فاذن يكون جميع التصديقات
 مطابقا بحسب الاذعان والاعتراف وان لم يكن بعضها مطابقا لما
 في نفس الامر والظنيات والمشبهات والالزاميات تندرج في
 التصديق بهذا التفسير فلا يلزم تخالف الاصطلاح ^{في} ثم قال فان

قيل التصديق الذي هو احد قسمي العلم يجب ان يكون مطابقا ولا فم
 يكن علما وهو انما قسم العلم بالتصور والتصديق لا غير قلنا العلم يطلق
 على ما ليس بيقين كالجدل وغيره ولا يجب ان يكون جميع ما يقع فيه
 من التصديقات مطابقا لما في نفس الامر اقول هذا حق اذ لا شك ان
 العلم يطلق على ما ليس بيقين ولا يجب ان يكون ما يقع فيه من
 التصديقات مطابقا لما في نفس الامر لكن لما فسر التصديق
 بانه هو الاعتراف بالمطابقة سواء كان مطابقا لما في نفس الامر او لم
 يكن فلا يجب عليه هذا الاعتذار ولا يرد عليه هذا الاعتراض
 ثم قال وايضا ليس كل ما يستلزم المطابقة يجب ان يعتبر في تفسيره
 المطابقة فان بين ما يتضمن معنى المطابقة وبين ما يلزمه فرق او مما يشبه
 ذلك انا اذا قلنا الحيوان ينقسم الى ناطق وغير ناطق ثم فسرنا
 الناطق وحده بان نقول الناطق الذي هو الحيوان انه جسم من
 شأنه ان يميز فقد اخطانا لان الجسم لا يدخل في مفهوم الناطق
 ولذلك يطلق من بعض الوجوه على ما ليس بجسم من المفارقات
 مع ان الناطق من الحيوان لا يكون الاجساما فالناطق بهذا المعنى
 انما يدل على الجسم بالالتزام دون التضمن وهكذا حال التصديق
 في استلزامه المطابقة العارضة له عند كونه حكما اقول المطابقة
 التي اخذت في تفسير التصديق غير المطابقة التي هي واقعة في نفس

واعتباره

الامر فان الاولى داخلة في التصديق على وجه التضمن والثانية
خارجة عنه لازمة له في بعض المواضع فيجب ان يعتبر المطابقة
الاولى في تفسيره دون الثانية والمثال صحيح لكن لا يضره ثم قال
وايضا مفهوم المطابقة ان كان معتبرا في مفهوم التصديق العلمي
فهو ايضا معتبر في مفهوم التصور الذي هو قسمه فاعتباره في
احد القسمين دون الآخر عدول عن الصواب اقول وهو
لا يعتبر المطابقة في مفهوم التصديق العلمي بل يعتبر المطابقة في
مفهوم التصديق مطلقا والتصديق بهذا الاعتبار يعرض لجميع
التصورات اول بعضها سواء كان ذلك التصور مفردا او قضية
فلذلك قيل قلما يخلو التصور عن التصديق فبهذا الاعتبار ينقسم
العلم الى تصور مجرد عن التصديق والى تصور معه تصديق
فجميع العلوم تصور لا غير الا انه يعرض التصديق للبعض
ولا يعرض للبعض والتصديق ايضا باعتبار حصوله في الذهن
تصور وباعتبار انه الاعتراف بمصدق به تصديق ولو اعتبر
الاعتراف بالمطابقة لما في نفس الامر في تصور لا يتبقى ذلك
التصور تصورا مجردا بل تصورا معه تصديق وسيجيء لهذا
مزيد ايضا ثم قال لا يقال التصور الساذج لا يمكن ان يعتبر
فيه المطابقة والا فليكن ساذجا لانا نقول التصور ينقسم الى

حقيقى يتقدمه العلم بوجود المتصور ويشترط فيه ان يكون
 مطابقة للموجود والا لكان تصورا لغير ذلك المتصور وهو
 جهل والى غير حقيقى لا يتقدم عليه العلم بوجود المتصور ولا
 وجوده وهو تصو بحسب الاسم والاولى به ان يعد فى التعريف
 اللفظى وظاهر ان التصور العلمى الذى هو قسم التصديق
 العلمى يجب ان يكون معتبرا فيه المطابقة ايضا واذا اعتبر ذلك
 فى التفسير الذى ذكره لم يكن بين التصور والتصديق فرق
 الا الفرق الذى بين تصوير المؤلف وتصوير التأليف سواء كان
 كلاهما مع اعتبار العلاقة أو لم يكن اقول ليس مراده بالتصديق
 التصديق العلمى وان يكون قسمه هو التصور الخاص الذى ذكره
 بل اعم منه واذا كان كذلك فنقول التصور هو حصول
 معنى اللفظ فى الذهن سواء كان مفردا او مركبا وسواء كان
 مطابقا او لم يكن ولا يجب ان يعتبر فيه المطابقة او عدم المطابقة
 وهو ليس قسما للتصديق بل هو معروض التصديق فاذا
 اعتبر المطابقة فى تفسير العارض بمعنى آخر لا يجب ان يعتبر فى تفسير
 المعروض ولو عرض التصديق بهذا المعنى لجميع التصورات
 لا يكون تلك التصورات تصديقا بل تكون معروض التصديقات
 فيكون الفرق دائما خاصا بين المعروض والعارض اى بين التصور

التصور
 العلمى بوجود

المفهوم
 الكلى

تصورات

والتصديق وبالله التوفيق واعلم ان اطلاق لفظي العارض
 والمعروض عليهما على سبيل التوسع والمعنى ان التصور هو العلم
 الاول ولا يحصل التصديق الا بعد حصول التصور ومما يدل
 على ان التصديق ليس نفس الحكم وليس شيئا وراء الاذعان هو
 اننا اذا قلنا مثلا العالم حادث والكل اعظم من الجزء لاشك ان
 الانتساب واقعا النسبة حاصل في كل واحد من القضيتين وفي
 حصول هذا الانتساب لا يحتاج الى كسب لان الانتساب والحكم
 من فعل ^{النفس} ~~التنسب~~ وفعلاها يكون بمشيئها فاذا تصورت الطرفين
~~من شئت فسميت~~ احدهما الى الآخر والا فلا اذا تقررت هذا فنقول
 ان التصديق الاول كسبي والثاني بديهي والانتساب ليس
 بكسبي فتبين ان التصديق شيء وراء الانتساب والاذعان حاصل
 في القضية الثانية بلا واسطة وفي الاولى غير حاصل الا بعد حصول
 وسط فالصديق يكون غير الحكم بمعنى الانتساب وغير المحكوم
 عليه والمحكوم به اللذان هما معرفتان للحكم ^{معرفتان} وغير مجموع الحكم
 والمحكوم عليه والمحكوم به وغير الحكم بمعنى نفس النسبة
 بين المحكوم عليه ^{الحكم} ~~وبه~~ بمعنى تعقل وقوعها او لا وقوعها لان
 تصور النسبة بينهما ايضا بمشية النفس وقول بعض المتأخرين
 ايضا يدل على ان التصديق ليس نفس الحكم لانهم قالوا الحكم

ان شئت

و انما اذعان

هو انتساب امر الى آخر ايجابا او سلبا وقالوا التصديق الكسبي
هو الذي لا يكون تصور طرفي القضية كافيا في الجزم بالانتساب
ولاشك ان الجزم بالانتساب غير الانتساب الذي هو الحكم وغير
الجزم بالنسبة التي هي الحكم ^{مستحدث} على مذهب مستحدث فالجزم هو
التصديق اى الاذعان والاقرار والاعتراف بالمصدق به وايضا
ذكر الشيخ في الفصل المذكور من كتاب الموجز ان التصديق
موقوف على امرين احدهما تصور المصدق به اى المطلوب به
والثاني تصور ما يعلم هو به وتصديقه ولا شئ من الانتساب والنسبة
بمتوقف على ذلك فتقرر ان التصديق غير الحكم بالتفسيرين
وتصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم شرط التصديق لاجزاءه
فعلى هذا جاز ان يقسم العلم بانه اما تصور فقط واما تصور معه
تصديق كما قسم الشيخ في الاشارات فالعلم بم امر كله يكون تصورا يمتاز
بعض افراده عن بعض بعروض عارض هو التصديق وعدم
عروضه والتصديق ايضا باعتبار حصوله في الذهن يكون تصورا
وباعتبار عروضه لغيره ^{يكون} تصديقا وازان يقسم بان العلم اما تصور
او تصديق كما قسم في الموجز الكبير فبعض العلوم يكون تصورا وهو
ما يحصل في الذهن مركبا كان او مفردا وبعضها يكون تصديقا وهو
الاعتراف بالتصورات ^{التصورات} الحاصلة في النفس والاذعان لها وان كان

الاذعان باعتبار حصوله في الذهن يكون تصورا ولا يرد على
 التقسيمين اعتراض ^{الوجه} وشبهة فهذا ما يمكن ان يقال على التصديق
 بهذا التفسير واما ما قيل في التصديق باعتبار ان يكون حكما فيورد
 ههنا قال الشيخ السهر وردي في المطارحات وتفسير التصديق
 بانه الحكم على احد الشئيين بانه هو الآخر غير سديد فان هذا
 يختص بالتصديق الواقع في الحملات غير متضمن للتصديق الواقع
 في الشرطيات فالاولى ان يقال في شرحه ^{ما قبله} من ذكره في التلويحات
 العلم اما تصوره وهو حصول صورة الشئ في العقل واما تصديق
 وهو الحكم على تصورات اما بنفي او اثبات ليشمل التصديق الواقع
 في الشرطيات وقال ايضا في المطارحات وفرق بين القضية والتصديق
 فان القضية عما هي قضية قولية اما لهجية واما فكرية والتصديق حكم
 عقلي ^{لا فكري} وان التصديق نفس الحكم الا ان الحكم لا يتحقق الا
 على ^{تصورات} التصورات وقال ايضا في المطارحات واما تقييم العلم الى تصور
 وتصديق فتساع منه هطليع في اوائل الكتب لانه ليس موضعيا محتمل
 التدقيق واحوط التفسيرات ما ذكره الشيخ ابو علي في بعض المواضع
 ان العلم اما تصور فحسب واما تصور معه ^{تصور} التصديق واشترك كلاهما
 في التصور وزاد احدهما بالتصديق وهو الحكم وكل لفظ يقع
 بمعنى واحد على شئيين ينفرد احدهما ^{منفردا} بالآخر لا يكون واقعا

باعتبار ما به الانفراد على الشئ بل يكون واقعا باعتبار ما به الاتحاد
 ولما ذكر في التقسيم ان العلم اما كذا واما كذا لم يقسم ^{للمقسم} الا بعد ان
 يؤخذ بمعنى واحد اذا اللفظ المشترك لا يقسم على ما سبق فكأنه
 اخذ العلم في هذا الموضع بازاء مجرد التصور وقسم الى التصورات
 لتساذج والى تصور مقرون بالتصديق ثم ^{ثم} التصديق حكم
 والحكم فعل وهو ايقاع النسبة او قطعها وادراك فعل ما ليس
 نفس ذلك الفعل اى ليس ذلك الادراك نفس ذلك الفعل فتعلقنا
 الفعل الذى هو الحكم تصور ذلك ^{ذلك} الفعل اى الحكم فيرجع
 العلم المذكور الى التصور ثم التصور قد يكون تصور امور خارجية
 وهى التصورات وقد يكون تصورا احكام نفسانية هى التصديقات
 فراجع علومنا الى التصورات وان كانت في بعض المواضع
 تصورات فلا احكام تصديقات هى افعال نفسانية و ايقاع او قطع اقول ^{لهم}
 في تفسير الحكم انه قطع النسبة قريب من معنى الجزم والاذعان
 والاعتراف وقال ^{المتأخر} في التلويحات في تفسير الكلام المذكور
 حصول صورة الشئ في العقل اما ان يقترب به حكم او لا يقترب به حكم
 وذلك الحصول على التقديرين يسمى تصورا وذلك الحكم باعتبار
 حصوله في العقل هو من قبيل التصورات ايضا وبخصوصية كونه
 حكما يسمى تصديقا فالتصور هو حصول صورة الشئ في العقل

فرجع

تصور الامر

دخصوص

غير مقيد باقتران الحكم او لا اقتراؤه اذ لو قيد بعدم اقتران الحكم
 كما ^{استدعى} استدل ذلك جماعة من المتأخرين حيث قالوا ان الامر الحاصل
 في العقل ان لم يكن معه حكم فهو التصور وان كان معه حكم فهو
 التصديق لما يأتى اشتراط التصديق بالتصور على قول من يجعل
 التصديق مجرد الحكم وهو المصطلح عليه في التلويحات اقتداء
 بالحكماء المتقدمين وان يجعل جزء من التصديق على قول من
 جعله مجموع تصورات ثلاثة هي المحكوم عليه والمحكوم به والحكم
 وهو مصطلح الامام في ذلك لكن الجميع اتفقوا على ان التصديق
 يستدعى التصور من غير عكس ولو قيد بمقارنة الحكم لا يستدعى
 التصور التصديق كما كان التصديق مستدعيه فكان العكس
 واجبا في استدعاء احدهما الآخر من حيث هو وهو ذلك مما اتفقوا
 على القول بخلافه فثبت ان اشتراط مقارنة الحكم ولا مقارنته
 لذلك الحصول مما لا يلائم مذهب القوم بل الاصطلاح الذي
 لا ينافي مذهبه في التصور والتصديق هو المذكور في التلويحات
 اما التصور ^{كما قررت} فلما حُررت واما التصديق فلا تفاقهم على ان الاوليات
 ربما وقع التوقف في التصديق ^{لها} خلفاء ^{لها} تصورات حدودها
 ولو لم يكن التصديق مجرد الحكم بل كان عبارة عن التصورات
 الثلاثة المذكورة ^{لها} لا يكون بديها الا اذا كانت تلك التصورات

كلاهما

لأن لا يمكن بديها

بديهية وهو بخلاف ما ^{مصرح} حواه في الاوليات وان كان بعضهم
 قد ناقض نفسه اعنى الامام في بعض المواضع واذا تقرر هذا ثبت
 ان العلم ^{مختص} في ^{بشئ} تقسيمين احدهما التصور وهو حصول صورة
 الشئ في العقل كما اذا كان للشئ لفظ فطبق به ^{بشئ} بمثل معناه في الذهن
 سواء عبر عنه بلفظ مفرد ^{كلمة} كالانسان او بلفظ مركب كالحيوان
 الناطق او كون العالم يمكن الوجود لما عرفت ان الحكم باعتبار
 حصوله في العقل تصور وان كان تصديقا بخصوص كونه حكما
 لكنه لا يحصل في العقل الا وان يكون المحكوم عليه والمحكوم به
 حاصلين فيه ايضا فيكون ذلك المتصور جملة تصديقية يتأتى
 الحكم عليها وبها كافي المثال المذكور وثانيهما التصديق ^{جملة التصديق} وهو
 الحكم على الشئ المتصور بوجوده او عدمه او وجود حالة ^{منه} ^{او كماله}
 وبالجملة هو الحكم على ^{بشئ} تصورات ثمانية او اثبات كما هو المذكور
 في التلويحات وقد دخل في ذلك التصديقات الحتمية والشرطية
 وهو اولى من قول بعضهم انه الحكم على ^{بشئ} ^{ان} ^{بشئ} ^{بشئ} بان احدهما هو
 الآخر او ليس ^{هو} فان هذا يختص بالحمليات ويخرج عنه
 الشرطيات فلا يعبر اقسام التصديقات فهذا ما يمكن ان يقال على
 التصديق بهذا التفسير واما قوله لما ياتي اشتراط التصديق
 بالتصور وان يجعل جزء من التصديق مستدرك لانه لا امتناع

في تحقيق المعاندة بين الجزء والكل مع اشتغال احدهما على الآخر
 كالواحد والكثير بل الممتنع جواز صدقهما على ذات واحدة
 من جهة واحدة والامر ليس كذلك لاستحالة ان يصدق على
 شيء واحد كونه ادراكا ساذجا ومقرونا وامثال ذلك كثيرة
 كاشتغال الخمسة التي هي الفرد على الاثنين الذي هو الزوج وكاشتغال
 اللفظ المركب على المفرد وكذا لامتناع في تحقيق المعاندة بين
 الشرط والمشروط بل الممتنع صدقهما على ذات واحدة واعلم
 انه قد يكون ذلك المتصور جملة تصديقية يتأتى ان يحكم عليها
 وبها كالمثال المذكور ان كون العالم ممكن الوجود لانه متى تصور
 معنى الجملة التصديقية الذي هو تصور المحكوم عليه وتصور
 المحكوم به وتصور الحكم يمكن ان يقع الانتساب بين الطرفين
 لان الانتساب بمشية المتصور لان الانتساب فعله وفعله بمشيئته
 لكن على هذا التقدير لا يتحقق تصديق ما كسبها واما من فسر
 التصديق بالاذعان فلا يرد عليه هذا لانه ربما يقع الانتساب
 ويعرض له الشك في ان هذا الانتساب يجب ان يعترف اولا
 فكيتسب ذلك الاعتراف بمقدمات معترفة فينبغي للباحث ^{مفتية} ~~من~~
 التصديق ان ينظر في معنى الاذعان ومعنى الحكم فان كان كلاهما
 واحدا فالتصديق هو الحكم لا غير وذلك انما يكون اذا فسر

والعلم ان قهله

ان يعترف به

الحكم ^{بشيء} لا يتناسب لا بالانتساب ^{واما اذا فسر بالانتساب} فالفرق
ظاهر كامر تقريره وامامن قال بان التصديق عبارة عن الحكم
وفسر الحكم بانه هو النسبة ^{بين} المحكوم عيه والمحكوم به لا ايقاع
النسبة هي بامن ان الانتساب فعل والتصديق انفعال لانه علم فليس
بشيء لانك علمت ان الانتساب باعتبار حصوله في الذهن تصور
وباعتبار خصوصية كونه حكما تصديق قال بعضهم في الفرق بين
الحكم والتصديق ان التصديق امر انفعالي لانه قسم من العلم
التجدي وهو انفعال المدرك والحكم ايقاع النسبة ^{الاجابية}
اوسلبها وهو فعل لان الايقاع فعل المدرك فلا يصدق احدها
على الاخر فاطلاق التصديق على الحكم يكون مجازا
وتحقيقه ان الادراك لما كان عبارة عن حضور ما يدرك عند
المدرك فالحضور ^{المتصني} الذي يحضر منه عنده ان النسبة
الاجابية واقعة او ليست بواقعة هو التصديق والحاضر منه
عنده هو المصدق به وايقاع النسبة وسلبها هو الحكم والحضور
الذي ^{يحضر} منه عنده هذا هو الذي ذكرناه وان حضر
غيره وان كان مفهوم الوقوع والا وقوع او غيرها فهو
التصور والحاضر هو المتصور فالتصديق لا يخلو عن الحكم
لانه هو ويدل على تغيرها قول جميع المتأخرين ان الادراك

ان كان مع الحكم ^{بشيء} تصديقاً لان مامع الشيء غيره وكذا
 قول ^{نصر الدين الطوسي رحمه الله} في شرح الاشارات وهو ان المتصور هو الحاضر
 في الذهن مجردا عن الحكم والمصدق به هو الحاضر ^{فيه}
 مقارنا له يدل عليه ايضا لان المقارن للشيء غير ذلك الشيء
 لكن لا تلازم التصديق والحكم اطلاقا احدهما على الآخر
 مجازا كما جرى الميزاب اقول ^{لعل} المتأخرين يدل على تغيرها
 لكن قول خواجه لا يدل عليه لانه قال في شرح الاشارات ان
 الحكم هو التصديق وما عرض له الحكم هو المصدق به ثم قال
 هكذا يجب ان يتصور حقيقة التصور والتصديق ليندفع الاشكالات
 الواردة كما يقال لو كان التصديق هو الادراك المقترن بالحكم
^{ممكن} كل الحكم خارجا عن التصديق لكنه نفسه اوجزءه وايضا كان
 التصديق كسبيا اذا كانت تصوراته كسبية ضرورة انه اذا توقف
 الادراك المطلق على الفكر يتوقف عليه الادراك المقتن به
 لتوقفه على جزءه وايضا كان كل تصديق ثلاثة تصديقات ^{بمصوله}
 ثلاثة ادراكات مقترنة وايضا جاز اقتناص التصديقات ^{بالمفهوم}
 الشارح مع انه لا يقتضئ الا بالحجة وانما يندفع الاول ^{عما} لم يعرف
 من ان الحكم لازم الادراك المقتن بالحكم لان نفسه ولاجزءه
 وانما يندفع الثاني بان التصديق الكسبي هو التصور الذي يفتقر

مامع

بمصوله

والقول

والاخر

الى الاكتساب في ايقاع النسبة وسلبها واما تصواته مكتسبة لم
يفتقر اليها من تلك الجهة بل من جهة التصور اللازم وانما يندفع
الثالث بان التصديق حضور ^{بشيء} محض ^{بشيء} ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة وليس حضور كل واحد من الادراكات الثلاثة كذلك
وانما يندفع الرابع بان التصديق الذي لا يقتضى الابطال ^{الحكمة} هو
التصديق بمعنى الحكم اعني ايقاع النسبة وسلبها واما الذي بمعنى
الحضور الموصوف فلا يقتضى الا بالقول الشارح ليقال السؤال
الاول غير متوجه لانه ان اراد بالتصديق الحكم فلا يلزم انه انفعال
وان اراد به الحكم مع تصور الطرفين فلا نسلم صدق الحكم عليه
نعم لو قلت لو كان التصديق هو الحكم وهو فعل لما صح تقسيم العلم
اليه لانه انفعال لانا نقول التصديق كيف ما كان يلزم ان يكون
انفعالا لكونه قسما من العلم فلا يكون حكما لانه فعل الى آخر
ما ذكرناه اقول ظهر من قول^ه هذا الفاضل ان التصديق والحكم
متغايران ^{كقوله} متلازمان وبالتفسير الذي نقلناه عن الشيخ
ابي على التصديق اخص من الحكم لا وجود التصديق مستلزم
لوجود الحكم ولا ينعكس كيا وعلى هذا التفسير لا يرد الشكوك
المذكورة واما من قال التصديق عبارة عن مجموع تصور المحكوم
عليه ونه ^{الحكم} والحكم فيرد عليه انه يمكن ان يقارن الشك ^{والاعتراض} والاعتراض

ومن المحال ان يقارن التصديق مع الشك والانكار واورد عليه
بعض الاذكياء ^{شكاً} اسكالا وهو انه قال الامام التصور هو حصول
صورة الشئ في الذهن فقط وقال التصور جزء التصديق لان
التصديق عبارة عن مجموع التصورات الشئ لكنه قال ايضا الحكم
انما يكون على المحكوم عليه بالمحكوم به فيكون جزء التصديق
المحكوم عليه اقول الصورة الحاصلة في الذهن ^{هو} المعلوم لا العلم
وحصولها هو العلم فاجزاء التصديق الذي هو العلم لا يكون المعلوم
بل العلم واذا تقرر هذا فنقول اجزاء التصديق على ^{نحو} مذهب ^{مذهب} الاسلام
هو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به اعني حصولهما في
الذهن وتصور الحكم بينهما ويكون صورة المحكوم عليه ومثال
المحكوم به اللذان هما معلومان ^{شرطان} شرطان لوجود التصديق ولوجود
الحكم ومن قولهم الحكم انما يكون بالمحكوم ^{عنه} على المحكوم عليه
لا يلزم ان يكونا جزئي التصديق وقال صاحب المطالع في كتاب
البيان التصور ادراك الشئ من حيث هو مقطوع النظر عن كونه
خاليا عن الحكم به او عليه بايجاب او سلب والمنظور اليه مع احدهما
هو التصديق فاذا قلنا مثلا الانسان حيوان او ليس بحجماد فانا ندرك
اولا معنى الانسان ومعنى الحيوان او الجماد ومعنى هو هو او ليس
هو هو ثم نقول انه حيوان او ليس بحجماد فالادراك السابق هو

التصور وهو مع الحكم بأنه هو وليس هو هو التصديق اقول يدل
 قول هذا الفاضل على ان التصديق مغاير للحكم لان التصديق هو
 التصور المقارن للحكم ويمكن ان يكون مراده ان مجموع التصور
 والحكم هو التصديق كما ذهب اليه الامام وقيل على هذا المذهب
 بالتفسير الاول شكوك احدها انه اذا كان التصديق هو الادراك
 المقترن بالحكم فيكون الحكم خارجا عنه ~~لكن هو نفسه~~ او جزؤه
 وثانيها انه التصديق يكون كسبيا اذا كانت تصوراته مكتسبة
 ضرورة انه اذا توقف الادراك المطلق على الفكر يتوقف عليه
 الادراك المقترن لتوقفه على جزئه وثالثها انه يكون كل تصديق
 ثلاثة تصديقات لحصول ثلاثة ادراكات مقترنة وابعها جازاقتناص
 التصديق بالقول الشارح مع انه لا يقتضئ الا بالحجة ويمكن ان
 يجاب عن الاول بان الحكم شرط لصيرورة التصور تصديقا
 لانفس التصديق ولا جزؤه وعن الثاني بان التصديق الكسبي
 هو التصور الذي يفتقر الى الاكتساب في ايقاع النسبة وسلبها
 بين اجزائها واما تصوراته مكتسبة لم تفتقر اليه من تلك الجهة
 بل من جهة التصور الذي هو جزؤه او لازمه وعن الثالث بان
 التصديق هو الذي يعرض له الحكم اولالا بواسطة وهو مجموع
 التصورات الثلثة واما اقترانه بكل واحد منها هو بواسطة اقترانه

بالمجموع فلا يكون كل واحد تصديقا لان من شرط التصديق
 ان يعرض له الحكم او لا ويعرض ^{للاعرض} ~~للاعرض~~ لاجب ان يعرض له المجموع وعن
 الرابع بان المقتض بالقول الشارح هو التصور الذي لا يعتبر معه
 اقتران الحكم لا الذي اعتبر اقتران الحكم معه ولا يلزم من اقتناص
 الاول بالقول الشارح اقتناص الثاني به قال صاحب القسطاس
 متى حصل عند العقل وقوع النسبة او لا وقوعها لا بمعنى تصور
 مفهوم الوقوع واللاوقوع فان ذلك من قبيل التصورات بل
 بمعنى ان النسبة الاجابية واقعة او ليست بواقعة فهذا الحصول هو
 التصديق وهو حقيقة الحكم اقول لما اعترف بان التصديق عبارة
 عن ان يحصل عند العقل ان النسبة واقعة في نفس الامر او ليست
 بواقعة الذي هو بمعنى الازعان والاعتقاد فان سماه حكما فلا مشاحة
 في الاصطلاح فهذا ما قيل على التصور والتصديق والحق ما نقلناه
 عن الشيخ لان كل ما يحصل في الذهن لا يخلو من ان يكون اما صور
 الماهيات او الازعان والاعتراف والاعتقاد بمطابقة تلك الصور
 فالاول هو التصور والثاني هو التصديق والازعان باعتبار
 حصوله في الذهن ^{ايضا} تصور لكن ^{لخصوصية} بخصوصية كونه اذعانا لغيره
 تصديق ولا يرد على هذا المذهب شك اصلا وايضا مما يدل من
 قول الجميع على ان التصديق هو الازعان والاعتقاد قولهم في

التصديق الكسبي ان هذه القضية معلومة التصور مجهولة
التصديق ولا شك ان هذه القضية قبل القياس حاصلة مع اجزائها
اعنى الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والانتساب وبعد
القياس لا يحصل الا بعد الاذعان بتلك النسبة
او الانتساب بانها واقعة او مطابقة لما
فى نفس الامر

تمت الرسالة القطبية بعون الله الملك المنان